

Distr.: General
15 August 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي 

القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي
والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2008
(من 30 حزيران/يونيه إلى 25 تموز/يوليه 2008)

تعمم في هذه الوثيقة، للعلم، النصوص المؤقتة للقرارات والمقررات التي اتخذها
I (E/2008/99).

المحتويات
القرارات

32/2008 تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن 13 (ز) 25 تموز/يوليه 113
دورتها السابعة 2008

القرارات

32/2008

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة

إلى قراراته المتعلقة جميعا بالإدارة العامة والتنمية 40/2002 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2002، و 60/2003 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2003، و 3/2005 المؤرخ 31 آذار/مارس 2005، و 55/2005 المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2005، و 47/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006، و 38/2007 المؤرخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007،

أيضا إلى قرارات الجمعية العامة المتعلقة جميعا بالإدارة العامة والتنمية 225/50 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 1996، و 213/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، و 277/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، و 231/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003، و 55/59 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2004، و 34/60 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005،

كذلك إلى الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 1/60، المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2005،

مع التقدير بالعمل الرائد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية في دعم الدول الأعضاء في إجراء إصلاحات إدارية وبناء المؤسسات العامة، وتدريب الخدمة المدنية، وإعادة بناء الإدارات العامة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع خلال الأعوام الستين الماضية منذ إنشائه في عام 1948⁽¹⁾،

بأنه رغم تغير ظروف وسياق التنمية والحوكمة، فإن أولويات الإدارة العامة بما فيها بناء القدرات من أجل التنمية وامتلاك زمام التنمية الوطنية لا تزال

(1) انظر قرار الجمعية العامة 246 (د-3).

الوطنية لا تزال تشكل قضايا شاملة لها نفس الأهمية الحاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن موضوع بناء القدرات من أجل التنمية الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة⁽²⁾؛

الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز قدراتها من أجل الاستفادة بشكل أفضل من مختلف أساليب المعونة⁽³⁾ ونشر فهم وتنفيذ "بناء القدرات" باعتباره مزيجاً حصيفاً من بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية⁽⁴⁾ يقوم بمقتضاه الأفراد والمنظمات والدول والمجتمع ككل بتنمية قدراتهم على إدارة شؤونهم العامة بنجاح والمحافظة على هذه القدرات من خلال وسائل من بينها تشجيع المشاركة العامة في الحوكمة وفي عمليات التنمية⁽⁵⁾، وتسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتعزيز التنمية التي تركز على البشر، والمزج بفعالية بين سياسات اللامركزية وسياسات المركزية، وإقامة شراكات إقليمية ووطنية مع مؤسسات الإدارة العامة لتقديم التدريب اللازم⁽⁶⁾؛

على أن بناء القدرات يعد أساسياً ولازمياً في مجالات إعادة بناء الهياكل الإدارية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب في مجال الإدارة العامة، وتحسين الأداء في القطاع العام، والإدارة المالية، والتفاعل بين القطاعين العام والخاص، والتنمية الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية وحماية البيئة، والقدرات القانونية والتنظيمية للحكومات، وإدارة وتنفيذ برامج التنمية⁽⁷⁾؛

24 (E/2008/44).

(3) انظر قرار الجمعية العامة 250/59، الفقرة 30.

(4) انظر E/1997/86.

(5) انظر القرار 3/2005، الفقرة 4.

44 (E/2003/44).

(7) انظر A/50/525-E/1995/122.

الدول الأعضاء إلى مواصلة رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، ويدعوها إلى إعداد قائمة تحصر السياسات الإدارية الرشيدة التي تُفدّت لدعم هذه الأهداف، بما في ذلك القدرات الضرورية وجوانب التنمية المؤسسية والرؤى الاستراتيجية المتعلقة بالخدمة المدنية الحديثة؛ ويشدد على أن منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، ينبغي أن تدعم هذه الجهود وتدعم تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

أن بناء القدرات في مجال الإدارة العامة له أهمية قصوى بالنسبة لجميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وللإصلاح والتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ولإدارة الكوارث/الأزمات والتأهب لها؛ وأن عمليات بناء القدرات في هذه المجالات يجمع بينها عدد من السمات المشتركة الهامة والخبرات المتعلقة بالتفاعل على مستويات العمل في المجتمعات والنظم والمنظمات والأفراد؛ وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل هذه الخبرات بطريقة أكثر اتساما بالطابع المنهجي والشامل؛

على أن استمرارية خدمات الإدارة والخدمات العامة، وتماسك القطاع العام، واتباع نهج تعدد الجهات المعنية، هي شروط مسبقة هامة لبناء القدرات من أجل الانتعاش والإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؛ وعلى أن منظومة الأمم المتحدة لا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ينبغي أن تدعم الجهود الرامية إلى استخلاص وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لبناء القدرات في حالات ما بعد الكوارث والأزمات؛

إلى الأمانة العامة تعزيز دعمها لبناء القدرات⁽⁸⁾، بما في ذلك في القطاع العام، لضمان كفاية الموارد المتاحة والمحافظة على مستويات الموارد الحالية؛

(8) انظر قرار الجمعية العامة 1/60، الفقرة 22 (و).

إلى الأمانة العامة أن تركز بشكل مستمر على جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، والمنندى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، ويطلب كذلك إلى الأمانة العامة أن تواصل دورها المفيد في تيسير تنفيذ مسارات العمل الواردة في جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات⁽⁹⁾؛

أحدث مرحلة في العمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بشأن مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجال الحوكمة والإدارة العامة عن طريق استعراض التعاريف المقترحة؛

علما أيضا بمساهمة لجنة الخبراء في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

44

2008

(9) انظر A/60/687.